مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ISSN 2602-7321/ EISSN 2773- 2649

السنة: 2022 المجلد: 05 العدد: 02 ص- ص: 25- 53

واقع وأفاق الصادرات خارج المحروقات الجزائرية والتبادل التجاري في ظل منطقة التجارة الحرة الإفريقية

The reality and prospects of exports outside the Algerian hydrocarbons and trade exchange in light of the African Free Trade Area

عبد الحميد حمشة*[1]، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، hamchaabdelhamid5@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 2022/08/04 تاريخ قبول المقال: 2022/09/22

الملخص:

تهدف الدراسة إلى دراسة واقع الصادرات خارج المحروقات الجزائرية في منطقة التجارة الحرة الإفريقية ومعرفة التبادل التجاري البيني والفرص والمكاسب المتاحة في الولوج إلى هذه الأسواق وأفاق تنمية وتنويع هذه الصادرات، وقد توصلت الدراسة إلى أن قيمة التبادل التجاري بين الجزائر وإفريقي ضعيف مما اثر على حجم الصادرات ولكن منذ بداية سنة 2021 لوحظ تحسن معتبر في نفاذ الصادرات خارج المحروقات إلى السوق الإفريقية مما يوحي بمستقبل واعد في زيادة نفاذ الصادرات الجزائرية إلى إفريقي وتعزيز التجارة في ظل منطقة التجارة الحرة الإفريقية.

الكلمات المفتاحية: الصادرات خارج المحروقات، التبادل التجاري، الجزائر، منطقة التجارة الحرة الإفريقية.

Abstract:

The study aims to study the reality of Algerian exports in the African market during the period 2019-2021 and to know the inter-trade exchange and the prospects for the development of these exports in those markets. The study concluded that the value of trade exchange between Algeria and Africa is weak, which affected the value of exports, but the beginning From the year 2021, a significant improvement was observed in the penetration of exports to the African market, which suggests a promising future in the penetration of Algerian exports in this region.

Key words: Exports outside of hydrocarbons, trade exchange, Algeria, African free trade area.

* عبد الحميد حمشة

مقدمة:

تعمل الجزائر حاليا على تعزيز موقعها في التجارة الدولية وفك التبعية لقطاع المحروقات وهذا ما يجعلها مجبرة على تنمية الصادرات خارج المحروقات وتنويعها عن طريق التحول إلى اقتصاد منتج وخلق منتجات تنافسية، وذلك من خلال الاهتمام بالقطاعات ذات الميزة النسبية أو ما يسمى الواعدة مع اتخاذ إجراءات تدعيم وتشجيع الصادرات خارج المحروقات، حيث سعت الحكومة في السنوات الأخيرة على بلوغ هذا الهدف بدعم التواجد والحضور في التكتلات الإقليمية خاصة مناطق التجارة الحرة العربية و الإفريقية لكسب مزايا تفضيلية من اجل دعم تواجد المؤسسات الوطنية في هذه الأسواق وزيادة نفاذ منتجاتها وبالتالي تنمية حجم الصادرات خارج المحروقات في المستقبل، ومن هذا المنطلق نطرح التساؤل التالي:

–ما هو واقع وأفاق الصادرات خارج المحروقات والتبادل التجاري بين الجزائر وإفريقي في ظل منطقة التجارة الحرة الإفريقية؟

وللإجابة على هذا التساؤل نعالج الموضوع حسب المحاور التالية:

–أهمية التصدير ومنطقة التجارة الحرة الإفريقية.

–إجراءات تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر إلى إفريقي.

–تحليل واقع تطور الصادرات خارج المحروقات والتبادل التجاري بين الجزائر وإفريقي.

–فرص وأفاق الصادرات خارج المحروقات الجزائرية في ظل منطقة التجارة الحرة الإفريقية.

أهداف البحث:

–تهدف الدراسة في جانبها النظري إلى تحديد موقع الصادرات خارج المحروقات في الاقتصاد الوطني الجزائري ومن ثم تحليل دورها في الرفع من التبادل التجاري مع الدول الإفريقية.

– معرفة أهم المنتجات والفرص التي يمكن استغلالها عبر فتح أسواق جديدة في منطقة التجارة الحرة الإفريقية بالإضافة إلى إبراز أهم الاستراتيجيات التي تساهم في الرفع من أداء الصادرات الجزائرية في هذه المنطقة في المستقبل.

أهمية البحث:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الصادرات خارج المحروقات ودورها في تعزيز الاقتصاد الوطني نظرا للدور الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية وخلق الثروة وجلب العملة الصعبة وتوازن في الميزان التجاري،وكذا لكونها تدرس إشكالية جديدة تسعى الحكومة إلى تخطيها وهي نفاذ الصادرات إلى السوق الإفريقية الواعدة.

المنهج المتبع: تم اعتماد المنهج الوصفي في عرض الإطار النظري للبحث بإبراز مختلف الجوانب التي تشمل موضوع الدراسة والمنهج التحليلي في عرض البيانات والجداول وتحليلها،وكذا تحليل واقع الصادرات خارج المحروقات والتبادل التجاري بين الجزائر وإفريقي.

المبحث الأول: أهمية التصدير وإستراتيجية تنميته في ظل منطقة التجارة الحرة الإفريقية:

نتطرق فيه إلى مفهوم التصدير والأهمية الاقتصادية له وكذا أهمية منطقة التجارة الحرة الإفريقية، إضافة إلى عرض الإستراتيجية الوطنية في تنمية الصادرات خارج المحروقات ومتطلبات تنميتها نحو إفريقي.

المطلب الأول: أهمية التصدير ومنطقة التجارة الحرة الإفريقية:

ان للعملية التصديرية أهمية كبيرة للمؤسسات الاقتصادية لما توفر لها من فرص فتح أسواق جديدة خصوصا مع انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة الإفريقية التي ستساهم لا محال في تطوير التبادلات التجارية بين البلدان وبالتالي الرفع من أداء الصادرات خارج المحروقات الجزائرية نحو إفريقي وهذا ما سنبرزه فيما يلي:

اولا:-تعريف التصدير وأهميته:

ا-**تعريف التصدير:** التصدير هو عملية بيع سلع وخدمات لدولة أخرى، كما يعتبر التصدير هو" قدرة الدولة وشركائها الذين يتمثلون في أعوانها الاقتصاديين على تحقيق تدفقات سلعية وخدماتية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى الدول والأسواق العالمية ودولية أخرى بغرض تحقيق أهداف معينة"، وكتعريف أدق يمكن القول بان التعريف الراجح والمستهدف من خلال دراستنا هذه هو أن" التصدير عبارة عن بيع منتجات من دولة لأخرى وفق نظام معترف به وقوانين ونظم تدعم الاستيراد من جانب الدول المستهلكة والتصدير من جانب الدول المصدرة"[1]

ب- **أهمية التصدير:** تتمثل في:

-يسهم التصدير في الحد من العجز في ميزان المدفوعات كما يحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج وإعادتها.

-يخلق التصدير ديناميكية تمكن من الاستعانة بهذه المنتجات محليا في تدعيم صناعات غير تصديرية مما يعني إحلال الواردات وخلق صناعات تصديرية في المستقبل.

[1] فريد النجار، التصدير المعاصر والتحالفات الإستراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص15.

-التواجد المستمر في الأسواق الخارجية مما يجعل المؤسسات في تنافسية وزيادة الجودة ونقل التكنولوجيا والخبرة للمؤسسات المحلية مما يؤدي إلى تطوير أداء القطاع.[1]

- إن نجاح العملية التصديرية واستمرارها يساهم في رفع مستوى التشغيل مما يساهم في التقليل من البطالة التي أصبحت هاجس الكثير من الدول.

-يعتبر التصدير المخرج مما تعاني منه الكثير من المؤسسات لتصريف فوائض إنتاجها ومخزونها.

-مواكبة التطورات التي تشهدها الأسواق المحلية والاجنبية والمنافسة بين الدول المتقدمة وسعي الشركات المتزايد لفتح المزيد من الأسواق الخارجية للوقوف في وجه المنافسة القوية.[2]

ثانيا- أهمية انضمام الجزائر لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية:

التحقت الجزائر رسميا باتفاقية منطقة التبادل الحر الإفريقية بداية 2021 وحينها أكد وزير التجارة كمال رزيق أن دخول هذه المنطقة سيمكن الجزائر من الاستفادة من الإمكانيات المتوفرة والفرص المتاحة في القارة. وانضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة الإفريقية يعتبر خيارا استراتيجيا لتحقيق هدف تقليص التبعية لقطاع المحروقات وفرصة من اجل تنويع الصادرات ومحاور الشراكات الاقتصادية، حيث يتوقع الاتحاد الإفريقي أن يؤدي المشروع إلى زيادة المبادلات البينية التجارية بين البلدان بنسبة 60 %بحلول 2022 وذلك بسبب:

-قرب المنطقة: لكونها لديها حدود مع العديد من الدول الإفريقية مما يؤدي إلى منافذ انتقال المنتجات الجزائرية إلى دول القارة، وبالتالي ممكن خلق منطقة اقتصادية حجمها 3.4 تريليون دولار.

-الطريق السيار شمال جنوب: حيث تسعى إلى رفع التبادل التجاري بفتح الطرق البرية وخاصة مع دول الساحل، حيث تم فتح سنة 2018 معبرا حدوديا مع موريتانيا لتصدير منتجات جزائرية إلى دول غرب إفريقي.

-العلاقات الجيدة مع الدول الإفريقية: تربط الجزائر مع الدول الإفريقية علاقات متينة نظرا للدور السياسي الذي تلعبه على الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف، حيث تسعى إلى ترجمة العلاقات السياسية إلى علاقات

[1]-الهروشي خطاب، نحو إستراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات دراسة احصائية لقطاعي الصناعة والفلاحة، مجلة المالية والاسواق، المجلد 6،العدد1، 2019،ص504.

[2]-نجلاء هراقمي، بارك نعيمة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالية لتنويع الصادرات خارج المحروقات بالجزائر، الواقع والمامول، الملتقى الدولي الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، 2 و3 ديسمبر 2019،ص381.

اقتصادية ترفع التبادل التجاري عن طريق تشجيع التبادل البيني في إطار منطقة التجارة الحرة الإفريقية وانشاء سوق افريقية موحدة وخلق فرص للاستثمار الإفريقي.[1]

وبمقتضى هذه الاتفاقية سيتم الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية للتجارة بين البلدان الإفريقية بنسبة 90 %من بنود التعريفات الجمركية، على فترة تمتد إلى 5 سنوات للدول النامية، و10 للدول الاقل نموا بداية من مطلع العام المقبل.

المطلب الثاني: إستراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات الجزائرية ومتطلبات تنميتها نحو إفريقي:

نحو إفريقي: ان اعتماد الجزائر على تسطير الإستراتيجية الوطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات نحو إفريقي له أهمية كبيرة في الرفع من ادائها وحجمها خصوصا مع العمل على توفير كل متطلبات تنميتها في ظل منطقة التجارة الإفريقية.

اولا: إستراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات:

مع عزم الحكومة الجزائرية على التخلص من عقدة الريع النفطي الذي لازمها منذ نصف قرن بتحقيق نحو 5 مليار دولار صادرات خارج المحروقات كهدف رئيسي لسنة 2021 وهو ماشدد عليه رئيس الجمهورية وادرجه ضمن أولويات الإنعاش الاقتصادي في مسعى للاستفادة من مزايا الدخول إلى منطقة التجارة الحرة الإفريقية.

– وفي اطار إستراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات قامت الجزائر باتخاذ مجموعة من الإجراءات واستحداث عدد من الهيئات بغية تنمية هاته الصادرات تتمثل في[2]:

–التسهيلات: عمدت الدولة الجزائرية على تحرير تجارتها الخارجية من خلال المادة 19 من دستور 1989 مقدمة للمصدرين مجموعة من التسهيلات منها مالية، جمركية،إعفاءات منها الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة لجميع عمليات بيع وتصنيع البضائع المصدرة، الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 5 سنوات.

–تخفيض سعر الصرف: يقصد به كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بالعملات الاجنبية بحيث تترتب عن هذه العملية انخفاض في اسعار المنتجات الوطنية على اعتبار ان هذا

[1]–مقال بعنوان فرص انضمام الجزائر الى منطقة التجارة الحرة الافريقية على الموقع https/www.aljazeera.net/ebusiness/2020 ،تاريخ المعاينة 20–06–2021، الساعة:10.45

[2]–مومن مروة، خروف منير، اثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر،دراسة قياسية للفترة من 2000–2017، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الثامن، العدد1،جوان 2021،ص110.

التخفيض يرفع من الطلب على منتجاتنا ويشجع التصدير من جهة، وتقييد الواردات بسبب ارتفاع اسعار السلع والخدمات الاجنبية من جهة أخرى، والهدف من هذا الاجراء هو معالجة العجز في ميزان المدفوعات.

-الاطار المؤسساتي: تم انشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعةcaci، الشركة الجزائرية للمعارض والتصديرsafex، الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجيةpromex سنة 1996 الذي يعمل على اعداد برنامج لتحليل اوضاع السوق،نشر البيانات المتعلقة بالوضع الاقتصادي، ولتامين المؤسسات المصدرة من مختلف المخاطر التجارية تم انشاء الشركة الجزائرية لتامين وضمان الصادراتcagex.

-كما قامت باتخاذ إجراءات أخرى اهمها[1]:

-تحرير التجارة الخارجية وتخفيض قيمة العملة الوطنية.

-التسهيلات الضريبية والجمركية.

-تفعيل استخدام المؤسسات المكلفة بالتصدير وهيئات على غرار الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية والشركة الجزائرية للمعارض والتصدير، الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين، وانشاء المناطق الحرة، انشاء صندوق خاص لترقية الصادرات fspe.

- عقد اتفاقيات دولية لترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التعاون الدولي، خاصة مع تصميم برنامج جزائري فرنسي لدعم الصادرات خارج المحروقات ابتداء من 2008 اطلق عليه اوتيم اطس بورت يتركز على تعزيز قدرات التصدير لدى العموم المجموعات التجارية الجزائرية مع تركيز خاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- -توفير اللوجستيك: عن طريق تطوير وتوسيع شبكة النقل الداخلية والخارجية ونقل بري وبحري وتخفيض تكلفة الصادرات،حيث عملت الدولة على تخفيض مصاريف النقل والمشاركة فيها مع المصدر.

-ائتمان وتمويل الصادرات: تديرها الشركة الوطنية cagex لكون تواجه المؤسسات المصدرة عددا من المخاطر منها مايتعلق مباشرة بالمشتري الاجنبي،ومنها مايتعلق بالاوضاع السائدة في البلد المستورد،ومن شان هذه المخاطر ان تتسبب خسائر مالية للمصدر،ومن اجل حماية المصدرين من مثل هذه المخاطر فقد تم تاسيس شركات ومؤسسات اوكلت اليها عملية تامين الصادرات، والتي تمكن المصدرين من تغطية صفقاتهم اتجاه الطرف الاخر (المستورد)، وبالتالي مجابهة مخاطر التصدير وتغطية جزء كبير من المخاطر.[2].

[1]-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2018، ص62.

[2]-شعبان رافت محمد، نظم تمويل وضمان ائتمان الصادرات، التجربة المصرية،دار النهضة العربية، القاهرة،2005،ص331.

-التوجه نحو الأسواق الواعدة: بناء الإستراتيجية يجب ان يحدد الأسواق التي يمكن لهذه المؤسسات النفاذ اليها في ظل تغير موازين القوى في الأسواق الدولية لصالح أسواق الاقتصاديات الناشئة،وهذا يفتح أفاقا واسعة امام تنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل ماتشهده هذه المرحلة من نماء غير مسبوق لاحتياطات الصرف نتيجة لارتفاع اسعار المحروقات.

-استغلال المزايا النسبية للمنتجات: عن طريق استغلال المزايا النسبية التي تتمتع بها منتجات المؤسسات الجزائرية والتي قد تتحول إلى مزايا تنافسية مثلا وفرة الموارد والمواد الأولية وزيادة القيمة المضافة وذلك من انتاج بعض السلع المطلوبة دوليا كالتمر، الفوسفات، المطاط، الاسمنت الابيض، الامونياك على سبيل المثال والتي لم ترق درجة تصديرها إلى المستوى المطلوب، اضافة إلى بعض المنتجات التي لازالت حبيسة السوق المحلي رغم امتلاكها على مقومات النجاح في احتلال مكانة بالأسواق الدولية ومثال ذلك الفلين، الجلود، الزيتون، العجائن[1].

-تفعيل برامج تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تم طرح مجموعة من البرامج الخاصة بتاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لضمان استمرارية منظومة هذا النوع من المؤسسات ومحافظتها على مكانتها في السوق الوطنية واكسابها سمعة جيدة من اجل تكييفها مع متطلبات اقتصاد السوق وضمان حصة في السوق الدولية من خلال رفع قدرتها التنافسية.[2]

-انشاء ودعم المجمعات التصديرية: الهدف من انشاء هذه المجمعات هو التغلب على مشكلة ضعف كفاءة وامكانيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة والتسهيلات الائتمانية التي تمنح للمؤسسات المصدرة، بالاضافة إلى جعل الشركات الوطنية ذات قدرة وامكانات تنافسية في الأسواق الخارجية.[3]

[1]-جمال خنشور جمال العوادي،نحو صياغة إستراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية،،مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 7، جويلية 2014، جامعة مستغانم،ص25-28.

[2]-محمد فرحي وسلمى صالحي،المشاكل والتحديات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، الملتقى الدولي حول متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، العلوم الاقتصادية،يومي 17 و18 افريل 2006،ص748.

[3]-شوقي جباري وحمزة العوادي، تدويل المؤسسات الجزائرية بين فرص النجاح ومخاطر الفشل، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، العدد 4-2013، ص173.

ثانيا:متطلبات دعم تنمية الصادرات في إفريقي: من اجل تسهيل عملية نفاذ المنتجات الجزائرية إلى السوق الافريقي لابد من توفر العديد من المتطلبات والإجراءات لتنمية الصادرات إلى هذه المنطقة، حيث يشمل هذا القيام ب[1]:

-دعم الجهود القطاع الخاص التصديري من خلال مرافقة الحكومة للمؤسسات نحو الأسواق الإفريقية.

-انشاء المراكز للتجارة الخارجية وتوفير بيانات عن الشركات والأسواق الإفريقية والتعاقد مع شركات تسويقية دولية اقليمية والبعثات الترويجية والاشتراك في المعارض والأسواق الإفريقية.

-متطلبات ذات طابع لوجيستي وتنظيمي: تتمثل في الطرق والمواصلات والبنى التحتية كالموانئء والمطارات واماكن التخزين، كما يجب تحسين التحكم في مجال التغليف والتعليب وكذا مجال تقنيات التسويق.

-متطبات ذات طابع اقتصادي وتجاري : تتمثل في الانخراط في التجمعات الاقتصادية والتكتلات الاقليمية في إفريقي مما يوفر العديد من المزايا وانشاء منطقة تجارة حرة جزائرية افريقية لدفع علاقات التبادل التجاري والاستثمار[2].

-الترخيص للشركات الجزائرية بفتح نقاط توزيع وفروع لها في الخارج.

-كذلك فتح فروع للبنوك الجزائرية في الخارج لتسهيل التحويل وقروض التصدير وتحويل العملة..

-اعتماد طرق التسويق الحديثة مع تدعيم اللوجستيك.

-تفعيل دور الديبلوماسية الاقتصادية على مستوى السفارات في الخارج.

اما السياسات المقترحة لاعادة بناء العلاقات البينية العربية الإفريقية: يجب على الحكومة العربية و الإفريقية مهمة توفير إستراتيجية كلية وشاملة لمنظومة العلاقات العربية الإفريقية،تعبر عن رؤية شاملة لبناء نهضة عربية افريقية متكاملة ترتكز على[3]:

-البعد السياسي: يشمل التوسع في التمثيل الديبلوماسي والقنصلي ليشمل جميع الدول الإفريقية، كما يجب تاسيس حوار استراتيجي عربي –افريقي بمفاهيم وصيغ جديدة، ويجب الدخول إلى مرحلة جديدة تؤسس على

[1]-هدى معيوف، شامية بن عباس، التصدير كإستراتيجية جزائرية جديدة للتوجه نحو الاسواق الافريقية من اجل الخروج من الازمة الاقتصادية الراهنة، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة الوادي، العدد 10، الجزء 2،2017،ص243-244.

[2]- محمد الطاهر عديلة، التعاون الاقتصادي والتجاري بين الجزائر ودول افريقيا في مجال المحروقات، الفرص والتحديات، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد3، العدد2، اكتوبر 2019، جامعة بسكرة، ص34-37.

[3]- لمياء محمد المغربي، التبادل التجاري العربي الافريقي(الفرص والتحديات)، دراسة حالة مصر وتجمع الكوميسا،المجلة العربية للادارة،مج37،العدد4،،ديسمبر 2017، المنظمة العربية للتنمية الادارية،ص106..

اقامة شراكة عربية افريقية حقيقية، قوامها المصالح الإستراتيجية المشتركة، مع ضرورة تاكيد على المدخل الامني لتحقيق التعاون وايجاد حلول عادلة لها.

-البعد الاقتصادي: ازالة جميع العقبات والصعوبات شاملة الحواجز التعريفية والتي تعيق تدفق السلع والخدمات بين الطرفين العربي والافريقي، التفكير على انشاء منطقة تجارة تفضيلية عربية افريقية لدفع علاقات التبادل التجاري والاستثماري وانتقال السلع والخدمات بينهما، كما يجب التعاون في تبادل المعلومات والبيانات الخاصة بالسلع والخدمات المتاحة للتبادل التجاري من خلال غرف التجارة والصناعة خاصة الجزائرية و الإفريقية.

المبحث الثاني: التبادل التجاري بين الجزائر والدول الإفريقية واهم فرص وأفاق التصدير في ظل منطقة التجارة الحرة الإفريقية:

نتطرق في هذا المبحث إلى تطور الصادرات خارج المحروقات الجزائرية والتبادل التجاري مع الدول الإفريقية، وكذا عرض اهم فرص وأفاق الصادرات خارج المحروقات في ظل منطقة التجارة الحرة الإفريقية.

المطلب الأول :وضعية الصادرات خارج المحروقات والتبادل التجاري بين الجزائر وإفريقي2019-2021: نتناول فيه واقع تطور الصادرات خارج المحروقات للجزائر في إفريقي وكذا ابراز مستوى التبادل التجاري بين الجزائر والدول الإفريقية خلال الفترة 2015-2019، **وذلك كما يلي:**

اولا: وضعية تطور الصادرات خارج المحروقات 2019-2021:

نقوم بعرض تطور الصادرات خارج المحروقات الجزائرية إلى الدول الإفريقية خلال الفترة من 2019-2021 لكونها الفترة التي شهدت قفزة في التبادل التجاري بين الجزائر والدول الإفريقية وذلك لنبين اهم واسباب التغييرات التي وقعت في هذه الفترة عن سابقتها وذلك كما يلي:

جدول رقم01: يبين التركيب السلعي للصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2019-2020:

البيان	2019	الحصة النسبية	2020	الحصة النسبية
المواد الغذائية	407.85	15.81	442.39	19.42
المواد الخام	93.95	3.72	71.32	3.57
منتجات نصف مصنعة	1956.92	73.84	1611.18	71.53

سلع التجهيزات الزراعية	0.25	0.01	0.32	0.014
سلع التجهيزات الصناعية	82.97	3.22	90.81	4.03
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	36.52	1.41	39.06	1.73
المجموع	2580.36	100	2255.49	100

المصدر: احصاءات التجارة الخارجية للجزائر لسنة 2020،المديرية العامة للجمارك، جانفي 2021.

تحقق المنتجات المصدرة الخمسة الاوائل خارج المحروقات في سنة 2020 لوحدها نسبة 74.51% من اجمالي الصادرات خارج المحروقات حيث تتمثل في اسمدة معدنية وكيميائية ازوتية،سكر قصب او سكر شمندر، زيوت ومنتجات أخرى حصل عليها من تقطير قطران فحم حجري نشادر لامائية او محلولها المائي واسمنت مائي بكافة انواعه، حيث بلغت نسبة كل منها على التوالي 35.81، 13.47%، 8.35،13.27%،3.63% . وانخفضت الصادرات خارج المحروقات لسنة 2020 مقارنة بسنة 2019 بنسبة 15% اين سجلت 2255.49 مليون دولار وذلك راجع إلى انخفاض الأداء الاقتصادي نتيجة غلق الحدود والاغلاق الاقتصادي بسبب جائحة كورونا.

الا انها سجلت نموا معتبرا سنة 2021 حيث حققت 4500 مليون دولار اي بارتفاع تقارب 100 %، وهذا راجع إلى زيادة التبادل التجاري إلى السوق الافريقي بنسبة 40% اين ارتفعت صادرات العديد من المنتجات على غرار السكر والحديد والاسمدة والاسمنت.. الخ.

والملاحظ عموما هو زيادة قيم مختلف المواد المصدرة خارج المحروقات خلال الثماني اشهر من سنة 2021 مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2020 وهذا شيء ايجابي ويبعث على التفاؤل لكن نسبة الصادرات خارج المحروقات لاجمالي الصادرات تبقى ضعيفة حيث بلغت نسبتها 11.30%، وهذا يتطلب مزيدا من الجهد والدعم لصالح المصدرين للدفع من هذه النسبة إلى مستويات اكثر.[1]

[1]–زهرة مصطفى، واقع وأفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر الفترة من 2010–2021، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، 2021،ص6–7.

حيث حققت الصادرات خارج المحروقات بالنسبة ثمانية اشهر من سنة 2021 زيادات بمعدلات نسبية معتبرة مقارنة بنظيراتها من السنة الماضية 2020 كما يلي :الاسمدة المعدنية والكيميائية الازوتية 886 مليون دولار مقابل 524 مليون دولارسنة 2020 اي بزيادة تقدر 69.1%، الحديد والصلب 595.78 مليون دولار مقابل 287.6 مليون دولار اي بزيادة تقدر ب 107.14%، مواد كيميائية غير عضوية 501.8 مليون دولار مقابل 150.1 مليون دولار اي بزيادة تقدر ب 234 %، سكر ومحضرات سكرية وعسل النحل 288 مليون دولار مقابل 173 مليون دولار اي بزيادة تقدر ب 66%.، مصنوعات معدنية 190.81 مليون دولار اي بنسبة تقدر ب 6.54 %من مجموع الصادرات خارج المحروقات.

وبالتالي الملاحظ هو ارتفاع الصادرات خارج المحروقات بنسبة 118 %سنة 2021 مقارنة بسنة 2020.

- صادرات 8 اشهر 2021 تقدر 2.9 مليار دولار، و سنة 2020 تقدر 1.14 مليار دولار.
- تسجيل 832 مؤسسة تصدير جسدت عمليات التصدير خلال 8 اشهر من سنة 2021، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 02: تطور الصادرات خارج المحروقات 2020-2021:

المواد المصدرة	2020	2021	نسبة الزيادة
صادرات الحديد والصلب	287.6	595.78	107.14
صادرات السكر مستحضرات سكرية وعسل النحل	173	288	66.67
صادرات الاسمدة المعدنية والكيميائية والازوتية	524	886	69.1
مواد كيميائية غير عضوية	150.01	501.8	234.31
مصنوعات معدنية	190.81	203.28	6.54

المصدر: احصاءات التجارة الخارجية للجزائر لفترة 2020-2021، وزارة التجارة وترقية الصادرات سبتمبر 2021، (احصائيات سداسية) .، على الموقع www.commerce.gov.dz

تعتبر هذه الزيادة حصيلة جيدة وايجابية اكثر من النصف تعكس تطلعات الدولة في الرفع من الصادرات خارج المحروقات، فقد ارتفعت صادرات المواد الكيمائية 69.1%، ثم صادرات الحديد والصلب ب 107.14 %لما يحضى قطاع المناجم من اهتمام في الوقت الحالي لتوسيع استغلالها لمناجم الفوسفات والذهب والحديد والزنك والرخام، وكذا صادرات السكر الذي ارتفعت ب 66.47% بقيمة 288 مليون دولار

سنة 2021 وهو تجسيد ميداني لاقتصاد بديل للنفط وانعاش القطاعات خارج المحروقات،كما تترجم مجهودات الدولة في مرافقة صغار المنتجين والخواص والمصدرين من خلال القرارات الحمائية والاستثمارية الشجاعة التي اتخذتها سنة 2020.[1]

ان نسبة الصادرات الجزائرية الاكبر هي من نصيب إفريقي تليها ايطاليا بنسبة 14.5%، اما نسبة الصادرات نحو فرنسا فتبلغ 13.7 %تليها اسبانيا بنسبة 9.8 %ثم تركيا وفي النهاية الصين.

وتشمل المنتجات الجزائرية المصدرة خارج قطاع المحروقات 13 نوعا مثل الاسمنت والحديد والصلب والاطارات والتجهيزات الالكترونية والكهرومنزلية، اضافة إلى المواد الغذائية كالسكر والخضار والفواكه إلى جانب العصائر والمعجنات والكعك والبسكويت.

وترجع هذه الحصيلة الايجابية عن التوجه الجديد لسياسة التجارة الخارجية المسطرة من طرف السيد رئيس الجمهورية الهادفة إلى تحقيق تنوع حقيقي للاقتصاد الوطني والتحرر التدريجي من التبعية للمحروقات، كما تترجم مجهودات السلطات العمومية في مرافقة المصدرين وتذليل العقبات والصعوبات التي تعترضهم في الميدان على مستوى السوق الافريقي خاصة.[2]

وفي هذا الاطارتسعى الجزائر إلى تنويع مداخيلها وهيكل صادراتها باتخاذ قرارات جريئة لدعم القطاع الانتاجي بمختلف مؤسساته للتخلص من عقدة الريع النفطي بتحقيق 5 مليار دولار صادرات خارج المحروقات كهدف رئيسي لسنة 2021 والمدرجة ضمن اولويات الاقلاع الاقتصادي في مسعى للاستفادة من مزايا الدخول إلى المنطقة الإفريقية الحرة من خلال تنمية صادرات مختلف السلع والمنتجات،ولتعزيز زيادة اجمالي حصيلة الصادرات بصفة عامة والصادرات خارج المحروقات بصفة خاصة، والعمل على تنويعها عن طريق تشجيع وتحفيز العوامل والاطراف الفاعلة في الاقتصاد كالمؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة والاستثمار الاجنبي المباشر وتشجيع القطاع الخاص،وبذل مجهودات اكبر في تعزيز التجارة الخارجية والديبلوماسية الاقتصادية من اجل الانفتاح اكثر على الأسواق العالمية دون قيود للتعريف بالمنتوج الجزائري والاستحواذ على حصص سوقية بالأسواق الإفريقية الواعدة[3].

[1]–شهرة ورتي، رياض موساوي،تنويع الصادرات خارج المحروقات خيار استراتيجي للاقلاع الاقتصادي بالجزائر،دراسة تحليلية للفترة 2000–2021،مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد7، المجلد2، 2022،ص148–149.

[2]–احصائيات وحصائل التجارة الخارجية في الجزائر على الموقع–https/ commerce.gov.dz/ar/statistiquelles statistiques–de–i–exportation تاريخ التصفح 26–02–2022.

[3]–شهرة ورتي،رياض موساوي،مرجع سابق،ص147،140.

واعتبر ناصري رئيس الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين ان قائمة المواد المصدرة لإفريقي في الظرف الراهن والتي تستفيد من امتيازات المنطقة الحرة تتضمن الاسمنت والحديد الصلب والعجلات والتجهيزات اللالكترونية والكهرومنزلية والسكر والخضر والفواكه والعصائر والعجائن والمصبرات والكعك والبسكويت ومواد غذائية، وحسب ناصري فالمنتج الجزائري قادر على اكتساح الأسواق الإفريقية لضعف الانتاج في إفريقي، ولكن لابد من ضرورة مضاعفة حركة الطيران وفتح فروع البنوك لتسهيل عملية التمويل وقروض التصدير وتحويل العملة التي تظل عالقة لتسهيل عملية التصدير.[1]

ثانيا–واقع التبادل التجاري بين الجزائر والدول الإفريقية:

يمثل السوق الإفريقية قاعدة استهلاكية عريضة حيث يقطنها مليار و 69 مليون نسمة عام 2014، وتتسم هذه القاعدة بالتنوع الكبير في الاذواق ومواسم الطلب وكذلك مستويات الدخول فيها، وهو مايعد بمثابة طاقة تصديرية كبيرة للمنتجات العربية في العديد من الصناعات السلعية وعلى راسها الصناعات الدوائية، وصناعة السيراميك، والصناعات الغذائية وهي غير مستغلة مع الدول الإفريقية نتيجة العديد من العراقيل وشدة المنافسة في هذه الأسواق[2]،ونرى ان العلاقات الجزائرية الإفريقية تتميز ب[3]:

–التضامن السياسي في اطار كفاح الدول الإفريقية من اجل التحرر ومحاربة التمييز العنصري والامبريالية.

–المتغير الايديولوجي والسياسي كان المحدد الاساسي الذي دفع الجزائر على التركيز على إفريقي في سياستها الخارجية.

وظفت الجزائر دورها الريادي في القارة الإفريقية في كثير من الاحيان مطالب اقتصادية خاصة باستكمال دول العالم الثالث لاستقلالها الاقتصادي واستغلال مواردها بنفسها، واعادة النظر في النظام الاقتصادي العالمي والتي لاقت تاييد كل دول العالم الثالث لاسيما الدول الإفريقية من هنا ناكد الجزائر الدور الديبلوماسي الافريقي.

في اطار توجه اقتصادي جديد ومع اعدادها لإستراتيجية وطنية للدخول لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية تراهن الجزائر كبوابة إفريقي من اجل الرفع من صادراتها خارج المحروقات على اعادة فتح المعابر الحدودية وخلق المناطق التجارية الحرة، اضافة إلى مشروع الطريق العابر للصحراء، ومن اجل تكثيف التبادلات التجارية بين الجزائر وليبيا التي بلغت 59 مليون دولار، حيث خلال سنة 2020 دعا وزير

[1]– تقرير الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، سبتمبر 2021،www.algex.dz.

[2]–لمياء محمد المغربي، مرجع سابق،ص92.

[3]–عاشور فضيلة، دراسة علاقات الجزائر والدول المجاورة لها، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 7، الجزائر 2018،ص54–60.

الاقتصاد والتجارة الليبي محمد الحويج إلى انشاء منطقة تجارية حرة بين الجزائر وليبيا وفتح المعبر الجمركي دبداب– غدامس في اتجاه إلى تنمية المناطق الحدودية والرفع من مستوى التبادل التجاري بين البلدين.

وتعول الجزائر على معابرها البرية الحدودية مع دول موريطانيا ومالي وليبيا وتونس من اجل تنشيط التجارة البينية وخلق مزيد من مناطق تجارة حرة مع جيرانها بهدف الرفع من حجم المبادلات التجارية والاستثمارات وبالتالي خلق انتعاش اقتصادي لساكنة تلك المناطق.

وفي السياق ذاته اعادت الجزائر بعث الحياة في جسد تجارة المقايضة(تبادل سلع بسلع) مع وضع لشروط جديدة بداية من السنة الماضية وتاتي الخطوة في ظل بحث السلطات عن عودة اقتصادية طبيعية إلى العمق الافريقي في اطار تنويع الصادرات وتنشيط أداء التجارة والمؤسسات المتواجدة هناك مع المؤسسات والمتعاملين في الدول الحدودية المجاورة حسب وزير التجارة كمال رزيق،وحسب ارقام رسمية فان هذا النوع من التجارة المفعلة مؤخرا وهي المقايضة حققت مع مالي والنيجر سنة 2020 ماقيمته 70 مليار دج جزائري.[1]

كما عرفت العلاقات التجارية بين الجزائر ودول إفريقي تطورا كبيرا مع مرور السنوات وهذا راجع إلى زيادة الترابط بين الدول الإفريقية خاصة بعد الاعلان عن انشاء الاتحاد الافريقي ومنطقة التجارة الحرة الإفريقية وفيما يلي نوضح ذلك:

جدول رقم 03: يوضح تطور المبادلات التجارية 2015-2021: **الوحدة: مليار دولار.**

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الواردات	1.48	1.51	1.20	1.72	1.26	0.65
الصادرات	2.19	1.79	1.8	2.26	2.63	0.64
الرصيد	0.71	0.28	0.6	0.54	1.37	0.01-

المصدر: www.trade.map.com

من خلال الجدول نلاحظ ان واردات الجزائر من إفريقي في انخفاض مستمر مع مرور السنوات، حيث سجلت سنة 2015 1.48 مليار دولار لتنخفض إلى 0.65 مليار دولار سنة 2020،، وهذا راجع إلى دخول الجزائر في عدة اتفاقيات مع الصين والاتحاد الاوربي وضعف العلاقات الجزائرية الإفريقية، اما بالنسبة

[1] الجزائر تراهن على ابوابها الحدودية لغزو افريقيا اقتصاديا، اسلام كعبش على الموقع .SKY NEWS ARABIA.COMI BUS. DATE DE CONSILTATION 24-01-2022.

للصادرات فشهدت انخفاضات وارتفاعات اي عدم استقرار حيث سجلت 2.19 مليار دولار سنة 2015 ثم 2.63 سنة 2019 ثم تنخفض سنة 2020 بسبب جائحة كورونا، لتعاود الارتفاع سنة 2021 بفضل الإجراءات التي اتخذتها الدولة من اجل غزو السوق الإفريقية، وترجع اسباب تذبذب الأداء التجاري مع الدول الإفريقية في السنوات السابقة إلى اعتماد الجزائر بشكل كبير في صادراتها على المواد الأولية خاصة المحروقات التي يشهد سوقها نوعا من عدم استقرار في السعر والعرض والطلب.

***جدول رقم 04: هيكل الصادرات خارج المحروقات للجزائر إلى بعض الدول الإفريقية كمتوسط للفترة 2016-2020:** في هذا الجزء نبين قيمة الصادرات خارج المحروقات الجزائرية المصدرة إلى بعض الدول الإفريقية وهيكلتها واهم الدول المصدر اليها كما يلي:

الوحدة: مليون دولار

نوع المنتجات	تونس	موريطانيا	المغرب	ليبيا	مصر	ساحل العاج
المواد الغذائية	130.77	66.53	28.99	70.23	4.40	0.92
سلع التجهيزات الزراعية	0.49	0.15	0	0	0	0.03
سلع التجهيزات الصناعية	16.78	0.60	1.83	2.03	5.01	0.66
سلع استهلاكية غ غذائية	36.62	2.08	4.65	5.91	0.82	0.91
منتوجات نصف مصنعة	50.20	9.15	65.74	3.05	21.66	44.90
المواد الخام	12.27	0.11	0.11	0	2.24	0.02
المجموع	247.14	78.63	101.32	81.24	34.17	47.44

المصدر: زخروف عامر، دحو سليمان، مستقبل منطقة التجارة الحرة الإفريقية ودورها المتوقع في تنمية التجارة البينية الافرو جزائرية عرض نماذج التكتلات اقليمية اقتصادية افريقية، مجلة البنار الاقتصادية، المجلد8، العدد1، افريل 2022،ص746-747.

من خلال الجدول يبين ان الصادرات خارج المحروقات الجزائرية المتوجهة إلى الدول الإفريقية متواضعة تتصدرها تونس كمتوسط الفترة بقيمة 247.14 مليون دولار، وان التجارة البينية الافرو جزائرية تتمركز في دول المغرب العربي بنسبة 60 %من اجمالي الصادرات خارج المحروقات إلى الدول الإفريقية، بالاضافة إلى مصر،ويغلب عليها المواد الغذائية بنسبة 51%،كما نلاحظ ارتفاع ملموس لها في السنوات الاخيرة

2019-2021 ذلك راجع إلى سياسة الدولة للخروج من تبعية المحروقات من بوابة افريقية،هذا مايبرز أهمية التكتل الاقتصادي والمناطق الحرة في تفعيل التجارة البينية.

***فرص سوق جنوب الصحراء الكبرى والساحل الافريقي في التجارة مع الجزائر:**

يكتسي السوق الافريقي أهمية كبرى في مجال الرفع من نسبة التبادل التجاري والتجارة البينية بين الجزائر والدول الإفريقية في المستقبل، ومن اهم هذه المزايا هي:

-عرض المنتجات الحيوانية (الماشية،اللحوم، الجلود، والمنتجات الزراعية (القطن، الفول السوداني، البصل، الصمغ، الاسماك)

-الطلب على المدخلات الزراعية (الاسمدة، المبيدات، معدات الري، المنتجات الغذائية، الادوية، مواد البناء والمعدات.)

-تطور التعدين (النفط، الذهب واليورانيوم) والاثار الناجمة عن طلب المعدات والسلع الاستهلاكية.

-استغلال الدول غير الساحلية الثلاث لعدة ممرات عبر موانئ خليج غينيا، غرب إفريقي، بنما، لومي، لاغوس،ابيدجان، دوالا، وداكار.

-اعادة العلاقات التجارية بين ليبيا وموريطانيا من خلال المنتدى الاقتصادي الذي عقد في الجزائر حضره اكثر من 310 من رجال الاعمال الليبيين، ثم الاتفاق فيه على اعادة فتح المعبر الحدودي الدبداب، غدامس المغلق سنة 2014 من خلال المباشرة بوضع الترتيبات اللوجستية والفنية.

كما اتفق الجانبين لاعادة الخط البحري الرابط بين طرابلس والجزائر لاستغلاله في نقل السلع والبضائع وتوج المنتدى الاقتصادي بابرام اتفاقية تاسيس مجلس اعمال بين البلدين بهدف تعزيز التبادل التجاري بين البلدين تتمثل المواد المصدرة إلى ليبيا في مواد البناء مثل الحديد والاسمنت، السكر، الطماطم.

-الاعتماد على نظام المقايضة بين الجزائر ودولتي مالي والنيجر،حيث سمحت الحكومة الجزائرية الجزائرية بتوسيع قائمة المواد والسلع التي يمكن تبادلها بموجب المقايضة كطابع استثنائي بين 4 ولايات حصرا وهي: ادرار، مالي، تنمراست، وتندوف،قائمة البضائع المسموح بها في تجارة المقايضة بين الحدود هي:[1]

*الجزائرية:

-التمور الجافة وانواعها.

-الاشياء المنزلية المصنوعة من البلاستيك والالمنيوم

-البطانيات، المنتوجات الحرفية.، مواد التجميل

[1]-الجريدة الرسمية،الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 44، 2020.

-الصابون، زيت الزيتون، العسل

*المنتوجات القادمة من مالي والنيجر:

-الماشية الحية.

-الحناء والشاي.

-التوابل، الذرة البيضاء.

-المانجو، الخشب الاحمر.

-العسل، اغذية الانعام.

-كما تم تنظيم قوافل ينظمها المجمع العمومي للنقل البري واللوجستيك بالتعاون مع قصد تصدير مختلف المنتجات الجزائرية نحو موريطانيا، وجاء ذلك نتيجة ثمار الطبعة العاشرة لمعرض الجزائر الدولي لسنة 2021 والتي من خلاله تم ابرام عدة اتفاقيات تجارية وذلك تحت شعار الجزائر بوابة إفريقي[1].

وحسب دراسة **cnuced** 2019 التبادل التجاري بين الدول الإفريقية البيني ضعيف والتبادل التجاري بين الجزائر والدول الإفريقية خلال الفترة 2001-2017، الجزائر استوردت متوسط 1 مليار دولار وصدرت 1.7 مليار دولار،فائض في الميزان التجاري 700 مليون دولار والواردات كانت منتظمة مقارنة بالصادرات.

وإفريقي تمثل فقط 3 **%**من واردات الجزائر و 4 **%**من صادرات الجزائر والتبادل التجاري هذا يقتصر ويركز مع بعض الدول فقط 5 دول تمول 94 **%**من احتياجات الجزائر و 5 دول تمثل زبائن للجزائر، والجزائر لم تستورد من 7 دول افريقية ولم تصدر إلى 15 أخرى.

في التبادل التجاري مع الجزائر تمثل 3 دول هي مصر،تونس،المغرب للصادرات 90**%** من الصادرات الجزائرية إلى إفريقي، وتمثل 84 **%**من واردات الجزائر نحو إفريقي، وتركيبة الصادرات هاته مع الشركاء الافارقة هي تقريبا المحروقات تمثل 94 **%**تونس،مصر،المغرب، خاصة مصر 99**%**، اما الواردات هي متنوعة نوعا ما اذا اخذنا مصر مثلا تستورد منها ثلاث منتجات 40 **%**من الواردات، مستحضرات الغذائية 15**%**،النحاس 14**%**، مواد بلاستكية10 **%**،والمورد الثاني تونس قليل التنوع مقارنة مع مصر،حيث 50**%** من الواردات الجزائر في 5 منتجات تونسية هي الحديد12**%**، بلاستيك+ منتجات كيميائية 10**%**، اما المغرب فتستورد منها الملابس 19 **%**والتبغ والحديد15**%**، والجزائر لم تستطع ان تنوع زبائنها وموردیها نتيجة القرب الجغرافي[2].

[1]-تقرير الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، سبتمبر 2021،www.algex.dz

[2] -Boumghar mohamed yazid .potentiel du commerce exterieur de l'algerie en vers l'afrique un essai de mesure.les cahierrs du mecas.v16.n1.juin 2020.p13-15.

ونبين واقع التبادل التجاري الجزائري الافريقي حسب الجدول التالي **رقم 05:**

توزيع الصادرات إلى دول الجوار ودول الساحل لسنة 2019:

الوحدة: مليون دولار

الدولة	قيمة التبادل	الدولة	قيمة التبادل
تونس	1350.82	موريطانيا	24.45
المغرب	437.30	مالي	2.28
ليبيا	28.57	النيجر	2.54

المصدر/ احصائيات مديرية الجمارك 2020.

من خلال الجدول نلاحظ ان دول المغرب العربي تعتبر زبائن بالنسبة للصادرات خارج المحروقات الجزائرية على مستوى إفريقي خاصة تونس ثم المغرب بنسبة 95 **%**،بينما دول الساحل مالي والنيجر وتشاد فالصادرات اليها تكاد تكون منعدمة، وذلك لكون التبادل التجاري معها يرتكز على تجارة المقايضة، اما موريطانيا فبدات الصادرات نحوها تتحسن وذلك راجع إلى فتح المعبر الحدودي البري والخط البحري.

الجدول رقم 06: **قيمة الصادرات خارج المحروقات الجزائرية إلى إفريقي(بدل الدول المغاربية) خلال الفترة 2016-2019:**

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2016	2017	2018	2019
القيمة	82	103	132	382
النسبة من الصادرات الكلية	0.23	0.29	0.32	1.06

المصدر (2016) **cnis**، (2017-2018)**andi** ، 2019 (الجمارك).

من خلال الجدول نلاحظ ان الصادرات الجزائرية نحو إفريقي ضعيفة جدا تكاد تكون منعدمة وهذا راجع إلى سياسات الحكومات السابقة التي اهملت السوق الإفريقية ولم تقدرها، حيث تتركز صادرات الجزائر نحو إفريقي على تجارة المقايضة مع دول الجنوب برغم انه في السنوات الاخيرة بدا بعض المستثمرين بالاهتمام بالسوق الإفريقية خاصة مع سنة 2019 اين ارتفعت قيمة الصادرات خارج المحروقات إلى 382 مليون دولار بنسبة **1%**، مما يؤكد ان السوق الافريقي واعد يجب استغلال الفرص الضائعة.

-ولايتجاوز حاليا حجم التبادلات التجارية الجزائرية مع المنطقة الإفريقية 3 %من اجمالي المبادلات، مما يضعها في المرتبة العشرين من اجمالي الدول الموردة للقارة بحسب رزيق، في حين بلغ الميزان التجاري بين الجزائر ودول إفريقي 830 مليون دولار عام 2019 وفق الارقام الرسمية.

لذلك تعلق السلطات الجزائرية امالا عريضة على الاستفادة من حجم السوق الإفريقية المقدر ب 1.2 مليار نسمة، ومبادلات تجارية بحدود 3 تريليونات دولار، مع ناتج داخلي قاري اجمالي ل 54 دولة افريقية يقدر ب 2.1 تريليون دولار، ورفعه إلى 3.4 تريليون ورفع معدل نمو التجارة ب 6 سنة 2022، وزيادة حجم التجارة البينية لتقارب 33 من اجمالي تجارتها الخارجية للاستفادة من ديناميكية السوق الإفريقية.[1]

وحسب معطيات وزارة التجارة قد سجل الميزان التجاري بين الجزائر والدول الإفريقية 87 مليون دولار سنة 2016 وان المبادلات التجارية سجلت3.46 مليار دولار سنة 2018 و 3.01 مليار دولار سنة 2019 وهو مايمثل زيادة مهمة مقارنة بمسار تطور معدل التجارة مع القارة لكنها لاترقى للمستوى المطلوب، حيث ان 96 %من المعاملات والمبادلات التجارية تكون بين الجزائر و5 دول افريقية فقط، وهناك فقط ثلاث مكاتب ربط وممثليات تجارية جزائرية وإفريقي في كل من كوديفوار والسنيغال والكامرون، الا ان نقص الخدمات اللوجستية وعدم مرافقتها من قبل البنوك سيحول دون تطوير خدماتها وتحقيق الاهداف المرجوة.

ومثلت واردات الجزائر من إفريقي 4.02 %خلال الاشهر الأولى لسنة 2020 مقابل 50.87 %لاوربا و28.03 %لاسيا، في حين الصادرات قدرت 5.06% لإفريقي، و65.53 %لاوربا، 20.97 %لآسيا خلال الفترة نفسها، كما تعاني عجزا في الميزان التجاري مع كل كوديفوار ومدغشقر، تنزانيا، السنغال، موزمبيق ويرجع هذا الضعف الواضح للمبادلات التجارية بين الجزائر والدول الإفريقية إلى نقص المعرفة بالأسواق الإفريقية من قبل النشطاء الاقتصاديين الجزائريين الذين يقتصرون على المشاركة في المعارض بدلا من القيام بمبادرات تصديرية فردية، وايضا إلى التخوف من التهديدات الامنية وحالة عدم الاستقرار الامني، فضلا على محدودية التحفيزات المؤسساتية للانفتاح الفعلي للأسواق الإفريقية.[2]

***عوائق التجارة الخارجية العربية – الإفريقية:**

تواجه المنشات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية العديد من العوائق امام مشاركتها في التجارة الدولية لعل اهمها ارتفاع تكلفة دخول الأسواق وصعوبة النفاذ للمعلومات الخاصة بشبكات التوزيع وارتفاع تكلفة

[1]- فنيفي مريم، لطرش ذهبية، اليات تعزيز التبادل التجاري الاقليمي في اطار منطقة التجارة الحرة القارية لافريقيا(مثلثات النمو وقواعد المنشا نموذجا)، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد7، العدد1،جوان 2022،ص85.

[2]-سمية رمدوم، الجزائر وافريقيا نحو البحث عن فاعلية الدور، متابعات افريقية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، العدد 15،2021، ص55-56.

الشحن، بالاضافة إلى تشديد المواصفات والمعايير والإجراءات الفنية اللازمة للانخراط في التجارة الدولية، كذلك تعاني هذه المشروعات ا كثر من غيرها في التعامل مع العوائق الفنية امام التجارة وخاصة الإجراءات المتعلقة بالصحة والصحة النباتية.[1]

كما تشمل المشاكل حسب تقرير الاونكتاد ضعف البنية التحتية وارتفاع تكاليف دخول السوق امام مؤسسات الاعمال، ونقص العمالة المؤهلة وانخفاض حماية للمستثمرين وصعوبة الحصول على الائتمان، ونظم الضرائب الثقيلة، ويجب العمل ايضا على تحقيق وفورات العمل.[2]

المطلب الثاني: فرص وأفاق الصادرات خارج المحروقات الجزائرية في منطقة التجارة الحرة الإفريقية: نتناول فيه اهم فرص التصدير للمنتجات الجزائرية في السوق الإفريقية وكذا الأفاق الواعدة لهذه الصادرات في ظل منطقة التجارة الحرة الإفريقية.

اولا:فرص التصدير الواعدة:

ا-**فرص التصدير في السوق الافريقي:** يلعب التكامل الاقتصادي بين الدول العربية و الإفريقية دورا هاما في العملية التكاملية الاقليمية بل ان البعض يعتبر التكامل الاقتصادي غاية التكامل الاقليمي ويظهر ذلك في العديد من الصور اهمها الاستفادة من الحجم الكبير للسوق الذي يشجع توجيه الاستثمارات توجيها اقتصاديا سليما، واعادة تكوين الحركة الحرة للسلع وراس المال والعمل من دولة لأخرى،حيث يشمل اتساع نطاق السوق على اقامة صناعات ذات حجم اقتصادي تنخفض فيها تكاليف الانتاج وزيادة معدلات التبادل التجاري للدول الاعضاء.[3]

يشير الخبير الاقتصادي ووزير المالية السابق عبد الرحمن بن خالفة إلى انه في مجال التصدير هناك بلدان افريقية تملك اقل ماتملكه الجزائر سواء في مجال المنتجات الموجهة للتصدير او اللوجستيك او المعرفة في امور التصدير، ورغم ذلك تصدر في دول القارة، ومن جهة أخرى فان الجزائر تمتلك العديد من المنتجات القابلة للتصدير في إفريقي سواء في مجال الفلاحة او الخدمات والصناعة، وبالتالي هذا سوف يتيح لها الولوج إلى الأسواق الإفريقية بتكاليف اقل نظير التخفيظات التي سوف تستفيد منها في اطار هذا النظام وبالتالي زيادة فرصها في عمليات التصدير لهذه الدول.

---

[1]-نواف ابو شمالة، مراجعة تقرير التنمية العربية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية،دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة، الاصدار الرابع 2019،مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 22، العدد1،2020،ص141-142.

[2] -united nations conference en trade and development(unctad).2008. بيان صحفي،نيويورك

[3]- لمياء محمد المغربي، مرجع سايق،95-96..

وللجزائر امكانيات يمكنها ان تصدرها للدول الإفريقية العديد من المنتجات الصناعية، كالصناعات الميكانيكية (الجرارات، الحافلات، الشاحنات)، المنتجات الالكترونية والكهرومنزلية (ثلاجات، اجهزة تلفزيونية ورقمية...)، مواد البناء (اسمنت،حديد، خزف صحي...)، الصناعات الغذائية، الصناعات النسيجية والجلود، صناعات الادوية... الخ.

كما لها القدرة على امداد الأسواق سواء المحلية او الخارجية بالمنتجات الزراعية الفلاحية طوال الموسم والتجارب التي خاضتها ولايات الوادي وبسكرة وورقلة وغرداية وادرار تثبت ذلك، تستطيع الجزائر على ان تكون رائدة في امداد العديد من دول إفريقي بالحمضيات والزيوت والتمور والبقوليات والخضر والفواكه... الخ، كما ان منتجاتها تتميز بالجودة بسبب جودة مناخها.[1]

حيث في هذا الاطار قامت وزارة التجارة باحصاء كل نشاطات الانتاج والمنتجات الوطنية وعدنا إلى اسس الاقتصاد المبني على الانتاج الوطني، اما الاستيراد فيكون تكميليا، واكد رئيس الجمهورية على ضرورة الانتقال من تصدير المادة الخام إلى تصدير المواد التحويلية مشددا على ان الجزائر ينبغي ان تكون القاطرة والا تكون مقطورة من اي كان.[2]

ب-فرص التصدير في اطار منطقة التجارة الحرة الإفريقية: حيث تعد معظم صادرات الدول الإفريقية من السلع والمواد الأولية التي تتقلب اسعارها، وانشاء هذه المنطقة سوف يضمن تنويع اكثر للتجارة بحيث يمكن استخدام الأسواق الاقليمية وبالتالي سوف تزداد فرص التبادل التجاري وانخفاض تكاليف الانتاج، كما تفتح منطقة التجارة الحرة الإفريقية فرصا هائلة للشركات الصغيرة والمتوسطة في التصنيع والقطاعات الأخرى على عكس عمليات الأسواق المجزاة، فمع التخفيض المتوقع للتعريفات الجمركية وتعزيز التجارة عبر الحدود يسهل عملية الوصول عبر الجمارك والموانئ للشركات الصغيرة والمتوسطة، كما يوفر فرص تحسين الكفاءة عن طريق عمليات نقل التكنولوجيا والابتكارات مما يعزز منافسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقيام التجارة البينية خاصة بالنسبة للجزائر.[3]

ومن المتوقع ان تساهم اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية **FCFTA** لفتح الأسواق الإفريقية وخلق بيئة اعمال مواتية للتجارة البينية الإفريقية، وتاتي هذه الاتفاقية لتقديم المزيد من العون للدول الإفريقية نحو تحقيق مزيد

[1]-محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص31-32.

[2]-لقاء الحكومة بالولاة، ارتفاع الصادرات خارج المحروقات، الاذاعة الوطنية على الموقع WWW.RADIO ALGERIE.DZ، تاريخ المعاينة 25-09-2021.

[3]-جيهان عبد السلام عباس، منطقة التجارة الحرة القارية ومستقبل التكامل الاقليمي في افريقيا، متابعات افريقية، مركز فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، الرياض، العدد 13، ماي 2021.،ص39-40.

من التكامل الاقتصادي وزيادة في حجم التجارة البينية بنسبة 15-25 **%**بين 2025-2040، وقد جاءت هذه المنطقة لتقديم فرص جديدة لتبادل المنتجات الصناعية من خلال التجارة البينية،حيث يتوقع نسبة تبادل في المنتجات الصناعية مابين 25 او 36 مليار دولار و 30 او 44 مليار دولار في عام 2040 وستكون كل من المنسوجات والملابس والجلود والخشب والورق والمركبات ومعدات النقل والالكترونيات والمعادن المستفيد الاكبر من غيرها من انشاء منطقة التجارة الحرة.

كما يتوقع ان توفر منطقة التجارة الحرة القارية امكانات خاصة للمنتجات الزراعية حيث تتوقع دراسات النمذجة للجنة الاقتصادية لإفريقي**ECA** ان بحلول عام 2040 ستزيد الاتفاقية التجارة البينية في المنتجات الزراعية بنسب تتراوح بين 20-30**%** اي من 9.5-17 مليار دولار،مع تحقيق اعلى المكاسب في السكر والخضروات والفواكه والمكسرات والمشروبات ومنتجات الالبان.[1]

ويرى الخبير الاقتصادي عبد الرحمان عية ان منطقة التجارة الحرة الإفريقية تتيح للتجارة الجزائرية فرصة كبيرة خاصة مع انعدام الشروط التعجيزية التي تفرضها دول أخرى على المنتجات التي تدخل اراضيها وبالتالي وحسب التركيز على رفع الصادرات خارج المحروقات على الأسواق الإفريقية بالدرجة الأولى.

ولابد على الجزائر استغلال الانفتاح القاري بتصدير المنتجات التحويلية وعدم الاكتفاء بتسويق السلع الخام 71%والتركيز على الصناعة الغذائية التي تمثل فقط 19 %من المجموع، ونبه إلى ان هذه الاخيرة هي الاكثر طلبا في الأسواق الإفريقية علما ان المنتجات الغذائية تمتاز بالجودة والمحافظة على مميزاتها الطبيعية عكس السلع القادمة من الدول المتقدمة، كونها معدلة جينيا على حد وصفه.

ولتحقيق ذلك حسب الخبير نفسه لابد من الاهتمام بجانب تسويق المنتج مثل التعليب الذي وصفه بالتحدي العالمي اليوم في التبادلات الدولية وكذلك الاعتماد على دراسة الأسواق ناهيك عن وضع خطط لاقتحام الأسواق الإفريقية باشراك مختصين وطنيين واجانب، مع اولوية تفعيل دور الديبلوماسية الاقتصادية على مستوى السفارات والقنصليات بالخارج.[2]،و ضبط النصوص القانونية والتنظيمية وتذليل العراقيل الادارية إلى جانب ضرورة تسيير ملف التصدير وفقا لاسس اقتصادية بدل الادارة البيروقراطية تبقى من اهم العوامل لتحقيق الهدف المنشود في تحرير الصادرا ت خارج المحروقات.

ثانيا:-أفاق الصادرات خارج المحروقات الجزائرية في منطقة التجارة الحرة الإفريقية:

[1]-United nations economic commission for africa (ECA .2019.P2.3).

[2]عبد الحكيم حذافة،تعرف على أفاق الصادرات الجزائرية بعيدا عن المحروقات، على الموقع تاريخ التصفح 24-01-2022
ALAZZERA NETI EBUSINESS

لقد حقق الاقتصاد الجزائري تعافي في عام 2021 مستفيدا من الارتفاع المسجل في الاسعار العالمية للنفط ومن الاستثمارات في قطاع المحروقات والتي ستدعم الموازنة العامة للدولة، كما تم تسجيل تعافي ملحوظ في عدد من القطاعات الاقتصادية بما يشمل الصناعة وقطاع البناء والاشغال العمومية والري والخدمات والمحروقات.

ويواجه الاقتصاد الجزائري تحديات تتمثل في تراجع الاحتياطات والحاجة إلى التسريع في وتيرة الإصلاحات الهادفة إلى زيادة مستويات مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وجذب الاستثمارات وزيادة مستويات التنافسية وهو ما سيضغط على أفق النمو والتشغيل المتوقعة خلال عامي 2021 و2022 علاوة على ذلك تبقى التوقعات ايضا بوضع الأسواق النفطية التي تتجه نحو الانتعاش على حين السياسات المتاح لدعم السياسة المالية والنقدية، في ضوء ما سبق يتوقع نمو اقتصاد الجزائر بحوالي 4.5 **%**خلال عام 2021 ونحو 2.9**%** في 2022.[1]

تكتسي التجارة الاقليمية البينية بالمنتجات الزراعية الغذائية أهمية حاسمة باعتباره هدفا في مجال السياسات على المديين القصير والطويل في إفريقي، وسيتطلب الحد من اوجه الضعف في ظل الاختلالات في الأسواق الناتجة عن جائحة كورونا وضمان بقاء سلاسل الامداد ومن المتوقع ان يشهد الطلب على الاغذية نمو كبير يتيح امكانات كبيرة في الأسواق للمنتجين الافارقة، ومن المرجح ان يسرع دخول اتفاق منطقة التجارة الحرة الإفريقية حيز التنفيذ في عام 2019 جهود التكامل الاقليمي وان يحفز التجارة الاقليمية البينية بالمنتجات الزراعية والغذائية التي من المتوقع ان تزداد بنسبة تتراوح بين 20-30 %بحلول عام 2040،وتم الاقرار بدور التجارة الاقليمية البينية كمحفز للتنمية الزراعية في كل من البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقي،وتتيح منطقة التجارة الحرة الإفريقية آلية ملموسة وفي الوقت المناسب للوفاء بهذه الالتزامات القارية في مجال السياسات الزراعية.[2]

ان التوجه نحو الأسواق الإفريقية والعربية يعتبر هدف أساسي يفتح أفاق واعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية يجب الاستفادة منه ومن الامتيازات التي يمنحها لزيادة حجم الصادرات إلى هذه المنطقة.

[1]-تقرير أفاق الاقتصاد العربي، صندوق النقد العربي، الاصدار 15، اكتوبر 2021،ص26-27.

[2]-منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدةFAO،التجارة بين البلدان الافريقية ومنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية وجائحة كوفيد 19و12 افريل 2020.ص3.

ويتاتى ذلك باجراء مفاوضات ناجحة بشان تخفيض التعريفات من اجل سلسلة للسلع عبر الحدود، وتبقى اليوم مسالة القضاء على الحوافز الجمركية حاسمة من اجل تعزيز نمو التجارة مابين البلدان الإفريقية والنمو الاقتصادي والتنمية الصناعية وانشاء سوق افريقية واعدة،وينص الاتفاق على اساس قانوني للقضاء على الحوافز غير الجمركية [1]من اجل:

-تسهيل حركة السلع عبر الحدود.

-تعزيز التجارة عبر الحدود والتبادل التجاري بين البلدان الإفريقية.

فقد اشار تحليل النمذجة للجنة الاقتصادية لإفريقي انه سيكون هناك ارتفاع محسوس في صادرات البلدان الإفريقية المختارة مثل (اثيوبيا،مدغشقر، مالاوي، زيمبابوي) حيث ارتفعت نسبة صادراتها من 5 إلى 9 أفاق 2025 ويتوقع ان تصل صادراتها إلى نسبة 26 في أفاق 2040، كما ستشهد البلدان الاقل نموا هي ايضا نموا معتبرا في صادراتها بين البلدان الإفريقية للمنتجات الصناعية والزراعية.

واظهرت الدراسات ان بين 1990-2014 استطاعت معظم الدول سريعة النمو في العالم بتنويع صادراتها في حين اعتمدت معظم الدول الإفريقية على ريع الصناعات الاستخراجية، وبالتالي فان الاقتصادات الإفريقية لم تنوع صادراتها وأصبحت الصادرات من وسط و شمال إفريقي اكثر تركيزا.

وبالتالي من المتوقع ان تتيح اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية مزيد من اقتحام أسواق افريقية جديدة مع خلق مجموعة اكبر من السلع المنتجة، مما سيسمح هذا بتنويع الصادرات بمشاركة العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الدولية وتحفيز الابتكار وتعزيز الانتاجية[2]،وبالتالي على الجزائر ان تستغل الفرص بالتواجد في هذه الأسواق لتعظيم المكاسب والرفع من أداء التجارة الخارجية.

وبالتالي تعتبر من الأسواق الواعدة في العالم التي يمكن دخولها بشكل ايسر من اية أسواق أخرى،فهي تتميز بالمساحة الواسعة وبالحجم الضخم من العملاء المرتقبين مالايقل عن 800 مليون مستهلك متوقع،كما يوجد بها ميزة التخفيظات الجمركية الذي تبنته الكثير من التكتلات بين الدول الإفريقية وهنا تملك الجزائر فرصا كبيرة بامكانها تجسيد تحالفات متعددة مع الكثير منها لتقوية علاقاتها في القارة الإفريقية،من خلال تحركاتها الديبلوماسية والاقتصادية وذلك بالتركيز على ترتيب زيارات وبعثات تجارية وعقد اتفاقيات تجارية،

[1]-منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، الحوافز غير الجمركية،دليل نظام المستخدمين العموميين،افريقي موحد لانشاء سوق، سبتمبر 2019،ص3.

[2] - وليد حفاف، مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، المزايا والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 03-2020، ص605-606.

تأجير مخازن هناك، وتطوير الشحن والنقل (اللوجستيك) تفعيل دور البنوك واكتشاف الفرص التصديرية الموجودة بها، وإعداد دراسات السوق عن حجم الطلب وخصائص المنتجات المطلوبة فيها[1].

الخاتمة:

دخلت الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة الإفريقية من اجل فتح أسواق جديدة لفائدة المنتجات الوطنية ورفع الصادرات خارج المحروقات إلى المستوى المطلوب في إطار الإستراتيجية الوطنية للتنويع الاقتصادي أين قامت الحكومة الجزائرية على توفير وسائل وإجراءات عديدة لبلوغ الهدف السالف الذكر،كما هو معروف الصادرات خارج المحروقات في السنوات السابقة كان أداؤها ضعيف ومتذبذب ووجهتها إلى الأسواق العربية والأوربية أين واجهت عدة عراقيل إدارية بحجة نقص الجودة والمعايير الصحية،مما اثر على نفاذ المنتجات الوطنية إلى هذه الأسواق.

وبالتالي إعادة النظر في هذه الأسواق بمراجعة الإستراتيجية بالتوجه إلى الأسواق الإفريقية بداية من إمضاء اتفاقية الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة الإفريقية سنة 2019 والتي الهدف منها تنمية الصادرات خارج المحروقات،حيث حسب الدراسة التي تطرقنا إليها وجدت أن الصادرات خارج المحروقات كان أداؤها ضعيف في السنوات السابقة وذلك راجع إلى توجه الجزائر إلى أسواق أخرى المتميزة بالقرب الجغرافي،وعليه بعد هذه الفترة لاحظنا تحسن أداء التبادل التجاري بين الجزائر والدول الإفريقية،اين حققت الصادرات خ م قيمة 4.5 مليار دولار سنة 2021 وهي اكبر حصيلة بعد الاستقلال وكان وجهتها إلى السوق الافريقي بنسبة40% اي تقارب 2 مليار دور كقيمة، وبالتالي هذا يبين بحق ان السوق الافريقي يعتبر البديل والحل للرفع من أداء الصادرات والتنويع الاقتصادي ونفاذ المنتجات الوطنية ولكن شرط توفر الجودة والتنافسية لها، وكذا عن طريق مواصلة مرافقة الدولة للمتعاملين الاقتصاديين في هذه الأسواق الواعدة،ومن خلال هذا نستنتج ان:

-الصادرات خارج المحروقات ضعيفة إلى غاية اليوم وهذا راجع إلى فشل الإستراتيجية المعتمدة من طرف الدولة وهذا يحتم عليها إعادة النظر في هذه الإستراتيجية من خلال تقوية التنافسية للمنتج الوطني في الأسواق الإفريقية بإتباع منتجات ذات جودة ونوعية وفقا للمقاييس العالمية وكذا توجيه الاستثمار نحو المنتجات الوطنية ذات المزايا التنافسية في الأسواق الأجنبية كالتمور وزيت الزيتون والطماطم الصناعية وغيرها.

[1] -Export as a new algerian strategy to move to words african markets in orden to get out of the wrrent economic crisis.

-ما تزال التجارة البينية بين الجزائر والدول الإفريقية تشكل نسبا متواضعة رغم توفر العديد من العوامل المساعدة في تحقيق أداء أحسن في مجال التبادل التجاري بين هذه الدول في إطار هذه المنطقة والتي تهدف إلى الرفع من مساهمتها في التجارة البينية، رغم ذلك فشهدت سنة 2021 أداء متميز في نفاذ الصادرات خارج المحروقات الجزائرية إلى السوق الإفريقي وهو ما يوحي على أفاق واعدة في منطقة التجارة الحرة الإفريقية، ومن اجل تحسين الأداء وتطوير التبادل التجاري بين الجزائر والدول الإفريقية لابد من:

-التركيز على القطاعات التي تتميز بميزة تنافسية من خلال العمل على الاعتماد على المنتجات ذات جودة ومحاولة تطويرها وفق المقاييس الدولية لغزو الأسواق الخارجية خاصة الإفريقية والمحافظة عليها لزيادة فرص التصدير والتبادل التجاري وتنويع الصادرات .

- توفير شرط الجودة والتنافسية للمنتجات المصدرة إلى إفريقي، وكذا مواصلة مرافقة الدولة للمتعاملين الاقتصاديين في هذه الأسواق الواعدة بتوفير كل متطلبات اللوجستيك الضرورية في العملية التصديرية.

-تشجيع عملية التبادل التجاري لمختلف السلع في إفريقي بدلا من التبعية للاستيراد من الخارج وهو الأمر الذي يسمح برفع معدلات التجارة البينية الإفريقية عن طريق مبادلات إقليمية حقيقية تربط بين الجزائر خاصة والدول الإفريقية.

المصادر والمراجع:

أولا:النصوص القانونية:

-الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،العدد 44، 2020.

ثانيا- الكتب:

-فريد النجار، التصدير المعاصر والتحالفات الإستراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

-شعبان رافت محمد، نظم تمويل وضمان ائتمان الصادرات، التجربة المصرية،دار النهضة العربية، القاهرة،2005،.

ثالثا- المقالات:

-الهروشي خطاب، نحو إستراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات دراسة إحصائية لقطاعي الصناعة والفلاحة، مجلة المالية والأسواق، المجلد 6،العدد1، 2019.

-مومن مروة، خروف منير، اثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر،دراسة قياسية للفترة من 2000-2017، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الثامن، العدد1،جوان 2021.

-جمال خنشور، حمزة العوادي، نحو صياغة إستراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية،،مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 7، جويلية 2014، جامعة مستغانم،.

-شوقي جباري وحمزة العوادي، تدويل المؤسسات الجزائرية بين فرص النجاح ومخاطر الفشل، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 4-2013.

-شهرة ورتي، رياض موساوي، تنويع الصادرات خارج المحروقات خيار استراتيجي للإقلاع الاقتصادي بالجزائر ،دراسة تحليلية للفترة 2000-2021،مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد7، المجلد2، 2022.

-هدى معيوف، شامية بن عباس، التصدير كإستراتيجية جزائرية جديدة للتوجه نحو الأسواق الإفريقية من اجل الخروج من الازمة الاقتصادية الراهنة، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة الوادي، العدد 10، الجزء 2،2017.

- محمد الطاهر عديلة، التعاون الاقتصادي والتجاري بين الجزائر ودول إفريقي في مجال المحروقات، الفرص والتحديات، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد3، العدد2، أكتوبر 2019، جامعة بسكرة،

-زهرة مصطفى، واقع وأفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر الفترة من 2010-2021، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، 2021.

-عاشور فضيلة، دراسة علاقات الجزائر والدول المجاورة لها، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 7، الجزائر 2018.

-نواف ابو شمالة، مراجعة تقرير التنمية العربية، المشروعات ص وم في الاقتصاديات العربية،دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة، الإصدار الرابع 2019، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 22، العدد1،2020.

-جيهان عبد السلام عباس، منطقة التجارة الحرة القارية ومستقبل التكامل الإقليمي في إفريقي، متابعات افريقية، مركز فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، العدد 13، ماي 2021.،ص39-40.

– فنيفي مريم، لطرش ذهبية، اليات تعزيز التبادل التجاري الإقليمي في إطار منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقي(مثلثات النمو وقواعد المنشأ نموذجا)، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد7، العدد1،جوان 2022.

–سمية رمدوم، الجزائر وإفريقي نحو البحث عن فاعلية الدور، متابعات افريقية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد 15،2021.

–المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2018،.

–تقرير أفاق الاقتصاد العربي، صندوق النقد العربي، الإصدار 15، أكتوبر 2021.

–منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO، التجارة بين البلدان الإفريقية ومنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وجائحة كوفيد 19و12 افريل 2020.

–تقرير الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية 2021،www.algex.dz.

–منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، الحوافز غير الجمركية،دليل نظام المستخدمين العموميين، إفريقي موحد لإنشاء سوق، سبتمبر 2019.

–وليد حفاف،مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، المزايا والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 03–2020 .

رابعا– اشغال الملتقيات:

–نجلاء هراقمي، بارك نعيمة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتنويع الصادرات خارج المحروقات بالجزائر، الواقع والمأمول، الملتقى الدولي الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، 2 و3 ديسمبر 2019.

–محمد فرحي وسلمى صالحي،المشاكل والتحديات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، العلوم الاقتصادية،يومي 17 و18 افريل 2006.

خامسا: المواقع الالكترونية:

– عبد الحكيم حذافة،تعرف على أفاق الصادرات الجزائرية بعيدا عن المحروقات، على الموقع تاريخ التصفح 24-01-2022ALAZZERA NETI EBUSINESS .

–إحصائيات وحصائل التجارة الخارجية للجزائر على الموقع

https lcommerce.gov.dz /ar/statistiquelles-statistiques-de-i-exportation تاريخ التصفح 26-02-2022.

–لقاء الحكومة بالولاة، ارتفاع الصادرات خارج المحروقات، الإذاعة الوطنية على الموقع WWW.RADIO ALGERIE.DZ، تاريخ المعاينة 25-09-2021..

–الجزائر تراهن على ابوابها الحدودية لغزو إفريقي اقتصاديا، إسلام كعبش على الموقع SKY NEWS . ARABIA.COM BUS. DATE DE CONSILTATION 24-01-2022.

–مقال على الموقع https/www.aljazeera.net/ebusiness/2020. بعنوان فرص انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة الإفريقية،تاريخ المعاينة 20-06-2021، الساعة:10.45.

سادسا: مراجع باللغة الأجنبية:

-United nations economic commission for africa (ECA .2019.P2.3).
-Export as a new algerian strategy to move to words african markets in orden to get out of the wrrent economic crisis
-united nations conference en trade and development(unctad). بيان صحفي،نيويورك 2008.
-Boumghar mohamed yazid .potentiel du commerce exterieur de l'algerie en vers l'afrique un essai de mesure.les cahierrs du mecas.v16.n1.juin 2020.